

من بينهم موتى وأقارب لمسؤولين

استفادة غير قانونية لـ115 ألف شخص من دعم يفوق 500 مليار سنتيم

كشف وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج، جمال ولد عباس، السبت الماضي، أنه تلقى الضوء الأخضر من الوزير الأول لمتابعة قضائية للمسؤولين الذي كانوا السبب في استفادة أكثر من 115 ألف شخص من مزايا الشبكة الاجتماعية، كانوا يكلفون الخزينة العمومية أكثر من 500 مليار سنتيم. وأورد الوزير، عند عرضه لأرقام حول الدخول الاجتماعي وحصيلة شهر رمضان، في ندوة صحفية نشطها بمقر وزارته في العاصمة، أن موظفين متورطين في الملف تتم متابعتهم، بالإضافة إلى عدد من المستفيدين من هذا الدعم. والغريب، حسبما كشفه الوزير، أن الدعم كان سائرا باسم 6079 ميت، في وقت تم الكشف عن أسماء لأقارب مسؤولين ليسوا بحاجة إلى دعم اجتماعي. وبتفصيل أكبر، أشار المتحدث أن عملية تطهير الشبكة الاجتماعية أفرزت شطب أكثر من 99 ألف شخص، أي 10 بالمائة من مجمل الأسماء المسجلة في قائمة المعوزين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية، ما وفر على الدولة أكثر من 442 مليار سنتيم، في حين تم إقصاء 15557 شخص من قائمة المساعدة الممنوحة للمعوقين، ما كلف الخزينة العمومية حوالي 86 مليار سنتيم. وعن حصيلة شهر رمضان، أفاد الوزير أن غلافها المالي قدر بقرابة 300 مليار سنتيم، جزء منها كانت من تبرع الحسنيين. ومثلت هذه القيمة المالية نحو 5 بالمائة من التحويلات الاجتماعية التي خصصتها الدولة للدخول الاجتماعي، المقدر قيمتها بـ8842 مليار سنتيم. وقال الوزير إن 1.2 مليون عائلة استفادت من قفة رمضان وتم توزيع 5 ملايين وجبة غذاء.



الرحمان الجزائري: سليم بن عبد: المصدر